

**كلمة السيدة آمنة بوعياش**

**رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

إطلاق مشروع :

"**فعلية الحق في الصحة: نحو نظام صحي مؤسس على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان**"

**14 أكتوبر 2020**

السيد وزير الصحة،

السيدة ممثلة منظمة الصحة العالمية،

السيد مدير مؤسسة كونراد أدناور

السيدات والسادة ممثلو الهيئات الوطنية

السيدات والسادة ممثلو المجتمع المدني،

حضرات السيدات والسادة كل واحد باسمه وصفته،

أود في البداية، بإسمي وباسم أعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن أرحب بكم وبكن لنطلق بشكل مشترك مشروع فعلية الحق في الصحة من خلال منظومة صحية قائمة على مقاربة حقوق الإنسان وبمساهمة مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال الصحة الذين دعموا مبادرتناونقدر عاليا استعدادهم الانخراط في هذا المشروع الحيوي.

 إن إطلاق مشروع فعلية الحق في الصحة يندرج ضمن استراتيجية المجلس القائمة على تتبع فعلية الحقوق والحريات وتقييمها، كما صادقت عليها الجمعية العامة الأولى للمجلس في شتنبر 2019.

ومن نافل القول التأكيد في هذا الإطار، على أن فعلية الحقوق هي استراتيجية متكاملة يفرضها التطور الذي يعرفه مسار حقوق الانسان ببلادنا والحاجة المتزايدة إلى التمتع الفعلي بالحقوق والحريات.

**حضرات السيدات والسادة،**

 مما لا شك فيه أن تطور منظومة حقوق الإنسان والتكريس الدستوري لها ببلادنا أفضيا إلى وجود ترسانة قانونية متقدمة، وقابلة للتطوير والتجويد، من جهة، مقابل استمرار وجود عدة عوائق وصعوبات تحول دون تطبيق هذه الترسانة القانونية وتحويلها إلى ضمانات لتمتع المواطنين والمواطنين بشكل فعلي بحقوقهم من جهة أخرى.

 ومن هذا المنظور فإن استراتيجية فعلية الحقوق ليست، في الواقع، سوى إحدى تجليات تحول منهجي ضروري في ممارسة المجلس لمهامه الدستورية. وهو تحول تمليه الحاجة الملحة إلى تجسير الهوة بين النصوص القانونية المشرعة للحقوق، وبين التمتع الفعلي بها على أرض الواقع.

 إن فعلية الحقوق تهدف بالدرجة الاولى إلى تعزير إمكانيات التطبيق الأمثل للترسانة القانونية الحقوقية، عبر الاشتغال على العوامل والمحدِّدات ذات الطبيعة غير القانونية (اقتصادية واجتماعية وثقافية وييئية وغيرها) التي يرتهن بها إلى حد كبير تطبيق هذه القوانين على مستوى الممارسة. وبهذا المعنى، فإذا كان الحق في الصحة مكفولا لجميع المغاربة بموجب مقتضيات الدستور والقوانين، فإن تطبيق هذه القوانين يبقى مرتهنا في أحيان كثيرة بمحددات وعوامل ذات طابع اقتصادي واجتماعي وتدبيري غالبا ما تحول دون استفادة فئات واسعة من هذه الحقوق، وهنا تكمن أهمية مقاربة الحق في الصحة من منظور الفعلية.

 إن انخراط المجلس في هذا الورش هو كذلك ترجمة لجهود المجلس، إلى جانب مختلف المؤسسات والفاعلين الآخرين، للمساهمة في رفع تحدي تحقيق أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة السبعة عشر، ولاسيما الهدف الثالث المتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

 **الحضور الكريم،**

 إذا كانت جائحة كوفيد 19 التي تعيش بلادنا على إيقاعها، على غرار باقي دول العالم، تشكل نموذجا للتهديدات غير التقليدية التي أصبحت تفرض تحديات غير مسبوقة على الجميع، فإن سياق مواجهتها ينطوي على فرص حقيقية للإصلاح وإعادة البناء. ومن هذا المنظور، فإننا نعتبر أن الاشتغال على تعزيز فعلية الحق في الصحة سيشكل إلى جانب أوراش اجتماعية اخرى كورش السجل الاجتماعي وبرامج القضاء على الفقر والتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر هشاشة

وإن تزامن الجائحة مع النقاش المفتوح حول النموذج التنموي الجديد، لَيشكل فرصة لجعل تعزيز ضمانات الحق في الصحة للجميع أحد المرتكزات الأساسية للنموذج التنموي المنشود، باعتباره لحظة حاسمة لإعادة التوجيه الاستراتيجي للاختيارات التنموية لبلادنا.

 أما فيما يتعلق بمنهجية تنفيذ هذا المشروع فإن المجلس الوطني لحقوق الانسان، إيمانا منه بأن معالجة الإشكالات المرتبطة بحقوق الانسان عامة، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، أصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى التحلي بما يكفي من الجرأة لاجتراح حلول مبدعة ومبتكرة، يعتزم اعتماد مقاربة تقوم على مرتكزات ثلاثة:

* أولها هو ضرورة البناء انطلاقا من التراكم الحاصل في الأفكار والبرامج لدى مختلف الأطراف المتدخلة في عملية الاستفادة من الحق في الصحة بمستوياتها المتعددة. وتجدر الاشارة هنا أن إبداع حلول جديدة لا يعني بالضرورة إحداث قطيعة مع ماهو موجود، بقدر ما يعني إحداث قطيعة على مستوى طريقة التفكير فيه بما يَضمن تثمينه وتعزيز فعاليته ونجاعته.
* لقد وقف المجلس، خلال مشاوراته التمهيدية مع مختلف شركائنا في هذا الورش على مجموعة من الخلاصات الأولية التي تبين بوضوح وجود إمكانيات لتعزيز فعلية الحق في الصحة، حتى في إطار المنظومة الصحية القائمة حاليا، وفي حدود الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

 - ويقوم الثاني على المراهنة على تعبئة الذكاء الجماعي لكل شركائنا في هذا المشروع، المتدخلين في الحق في الصحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذلك فإننا اخترنا اعتماد مقاربة تشاركية منفتحة على الجميع، وستبقى الدعوة مفتوحة في وجه كل من يلتمس في نفسه إمكانية المساهمة في نجاح هذا الورش الحقوقي الهام.

 أما المرتكز الثالث فيتجلى في سياسة القرب واعتماد المقاربة الصاعدة، وهو ما سيتم في اللقاءات الجهوية التي سننظمها في إطار تنفيذ هذا المشروع.

وبالفعل فإن هذا الانفتاح المجالي على الجهات لا يهدف فقط الى الإنصات الى الأطراف المتدخلة في ضمان فعلية الحق في الصحة على مختلف المستويات الترابية، بل يهدف أيضا إلى إشراكها في البحث عن مداخل حلول الإشكاليات التي يعيشها المواطنون في واقع معيشهم اليومي.

 **السيدات والسادة الحضور الكريم،**

إن الحق في الصحة لم يعد يكتسي أهميته انطلاقا مما يسمح به توفير أقصى المستويات الممكنة للصحة الجسدية والنفسية للأفراد وحسب، بل إنه أصبح يشكل محددا أساسيا للأمن الإنساني.

وكما لا يخفى عليكم فإن منظمة الامم المتحدة والهيئات التابعة لها، تعتبر الأمن الصحي، باعتباره حالة من الخلو النسبي من المرض والعدوى، واحدا من المكونات السبعة الأساسية التي يتحدد من خلالها الأمن الإنساني.

إننا ندعو، وبمناسبة إطلاق هذا المشروع إلى ضرورة تجاوز الرؤيا التي تعتبر الصحة قطاعا اجتماعيا بالمعنى التقليدي، وتدبيره، باعتباره قطاعا للاستثمار في الإنسان ورهانا مستقبليا.

اذن سنلتقي جميعا بشكل متواصل لنقدم اقتراحاتنا العملية لفعلية الحق في الصحة، ستكون لا محالة لبنة أخرى تعزز جهود بناء نظام حماية اجتماعية دامج للجميع وضامن لعدم ترك أي أحد خلف الركب.